المحور الخامس: إنشاء النقود والمضاعف النقدي

تمهيد: على عكس النقود القانونية فإن نقود الودائع يتم إنشاؤها من طرف البنوك التجارية وهي في الحقيقة ليس لها وجود مادي وإنما هي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا.

1. إنشاء النقود من طرف البنوك التجارية

إن القاعدة التي ينطلق منها البنك المركزي في إنشاء نقود الودائع لا تختلف كثيرا عن تلك التي يستعملها البنك المركزي في إنشاء النقود القانونية فإذا كان هذا الأخير لا يقوم بعملية الإصدار إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول. فكذلك الحال بالنسبة للبنك التجاري لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على النقود القانونية من الأفراد والمؤسسات في شكل ودائع ويتم إنشاء هذا النوع من النقود بالاعتماد على القاعدة التي تقول إن الودائع تمكن من الإقراض كما أن النقود تخلق الودائع، ويعتمد البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع على عنصرين أساسين وهما:

-نسبة أو معدل الاحتياطي الإجباري.

-قيمة أو مبلغ الوديعة.

فإذا افترضنا النموذج الأول المبني على أنه:

- لا يوجد تسرب نقدي (المقترضون يحتفظون بأموالهم في شكل نقود خطية يتم تداولها بالشيكات ولا يتم تحولها إلى نقود قانونية يتم سحبها ليتم تداولها خارج البنوك)

- المعدل الاحتياطي الإجباري هو10%

- .مبلغ الوديعة لدى البنك التجاري "A" هو 10000 دج

فيجب على البنك التجاري الاحتفاظ باحتياط إجباري قدره 1000 دج ووضع الباقي في متناول الأفراد والمؤسسات الراغبين في الاقتراض، وتكون وضعية البنك التجاري "A" كما يلي:

الأصول		الخصوم	
الاحتياطيات الإجبارية	1000	الودائع	10000
القروض	9000		
المجموع	**10000**	**المجموع**	**10000**

نفترض أن الأفراد والمؤسسات يقومون بإيداع المبلغ الذي اقترضوه من البنك "A " في بنك آخر وهو بنك "B"

والذي يقوم بالاحتفاظ ب % 10 منه أي 900 دج ويقوم بإقراض الباقي أي 8100 دج وتكون وضعيته كالتالي:

الأصول		الخصوم	
الاحتياطيات الإجبارية	900	الودائع	9000
القروض	8100		
المجموع	**9000**	**المجموع**	**9000**

وفي حالة إعادة وضع القروض المقدمة من البنك "B" والمقدرة ب 8100 دج في البنك "C" والذي يبقى على 810 دج كاحتياطي إجباري ويقدم الباقي كقروض نقدية للأفراد والمؤسسات فستكون وضعية البنك "C" كما يلي:

الأصول		الخصوم	
الاحتياطيات الإجبارية	810	الودائع	8100
القروض	7290		
المجموع	**8100**	**المجموع**	**8100**

وهكذا تتوالى عملية انتقال النقود من بنك إلى بنك أو من شخص إلى شخص في البنك نفسه.

ويمكن توضيح هذه العملية في الجدول التالي

الودائع	القروض الممنوحة	الاحتياطي الإجباري
10000	9000	1000
9000	8100	900
8100	7290	810
.	.	.
.	.	.
.	.	.
100000	90000	10000

أما افترضنا النموذج الثاني المبني على:

- يوجد تسرب نقدي (المقترضون لا يحتفظون بأموالهم في شكل نقود خطية بشكل كامل، وإنما يتم تحول جزء منها إلى نقود قانونية؛ ولنفترض أنه سيتم سحب ما نسبته $\frac{1}{16}$ ليتم تداوله خارج البنوك)
- المعدل الاحتياطي الإجباري هو20%
- مبلغ الوديعة لدى البنك التجاري "A" هو 2000 دج

في هذه الحالة تتخذ عملية تضاعف القروض الشكل التالي:

المراحل	الودائع	القروض	التداول النقدي خارج البنوك (التسرب النقدي)	الاحتياطيات الإلزامية
1	2000	-	-	400
2	1500	1600	100	300
3	1125	1200	75	225
4	843.75	900	56.25	168.75
5	.	.	.	.
...	...	...	...	...

وهكذا نلاحظ أن الودائع تتزايد في النموذج الثاني بنسبة تقل عن نسبة التزايد التي حدثت في النموذج الأول.

وبالتالي يلاحظ أن مضاعف القروض يتناقص كلما كان هناك ميل عند المودعين لإخراج ودائعهم، ويكون مرتفعا إذا كان المودعون اولمقترضون لا يحولون العملة الكتابية التي في حساباتهم إلى عملة ورقية. كما نستخرج من هذا التحليل أن توزيع القروض من طرف الجهاز البنكي يؤدي دائما إلى ارتفاع في مقادير الأموال المودعة وبالتالي إلى الزيادة في الكتلة النقدية. وهذا ما يفسر تدخل السلطات النقدية في بعض الأحيان للحد من انتشار القروض البنكية. كما أن هذه الظاهرة تؤكد صحة العبارة فيتر "Fiter" المشهورة التي جاء بها في أول القرن التاسع عشر الاقتصادي" القروض تخلق الودائع ".

2. المضاعف النقدي

فيعرف المضاعف النقدي على أنها المقدار الذي يقيس التغير في العرض النقدي الناتج عن التغير في عناصر القاعدة النقدية وبذلك فإنه يمثل العلاقة بين حجم العرض النقدي وحجم القاعدة النقدية كما يلي

ويعطي مفهوم المضاعف النقدي أهمية كبيرة لدور البنك المركزي في عملية خلق النقود، فالبنك المركزي هو أصل كل توسع نقدي والبنوك لا يمكنها ممارسة نشاطها في منح القروض إلا إذا كانت لها احتياطات نقدية مسبقة، وبعد اقتطاع الاحتياطي الإجباري ومختلف التسربات الآخرى يستعمل البنك الفائض في منح القروض وبالتالي يخلق توسعا مضاعفا في العرض النقدي يمكن تمثيله بالمعادلة التالية

$$M=KBM$$

حيث:

M: تعكس العرض النقدي المأخوذ بعين الاعتبار وهو المتاحات النقدية؛

K: وهو المضاعف النقدي وهو عدد المرات التي تتضاعف بها القاعدة النقدية، وهو يعكس لمختلف العوامل التي تؤثر على السيولة البنكية، وهي نسبة الاحتياطي الإجباري ونسبة الاحتياطي الإضافي ونسبة التسرب للجمهور؛

BM: وهي القاعدة النقدية وهي مجموع النقود الورقية الموجودة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الاحتياطات الموجودة لدى البنك المركزي سواء كانت إجبارية أو اختيارية.

وتحصل البنوك على نقود القاعدة النقدية التي تستعملها في خلق توسع مضاعف في العرض النقدي حسب هذه النظرية من المصادر التالية:

-إيداع المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين لجزء من ثروتهم على شكل ودائع لدى البنوك؛

-تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإجباري وهو ما يمكن البنوك من استرجاع الفوائض؛

-الحصول على النقود المركزية من الأسواق النقدية والمالية ببيع الآوراق المالية الحكومية وغيرها؛

-القروض من البنك المركزي ومن مختلف المؤسسات المالية الآخرى.

وما تجب الإشارة إليه هو أن نسبة القروض من البنك المركزي ومن المؤسسات المالية الآخرى تكون نسبتها ضعيفة مقارنة مع المصادر السابقة للحصول على النقود المركزية وفقا لنظرية المضاعف.

ملاحظة

إن إجمالي نقود الودائع التي يمكن للبنوك التجارية خلقها إطلاقا من المثال السابق المقدم في النموذج الأول تبلغ 100000 وهو مبلغ أكبر من الوديعة الأصلية المقدرة بـ 10000. وعليه فمضاعف الإئتمان يمكن احتسابه عن طريق مقلوب الاحتياطي الإلزامي، أي: المضاعف النقدي $\frac{1}{0.1} = 10$ والمبلغ الإجمالي يساوي الوديعة الأصلية مضروب في مضاعف الإئتمان، أي: 10000* 10 = 100000 (كما يمكن حسابه عن طريق قانون المتتالية الهندسية حدها الأول الوديعة الأصلية وأساسها معدل الإقراض 0.9).